الهجرة والحركية الاجتماعية: أي دور للهجرة في الارتقاء الاجتماعي؟

د. خليد العوني
حاصل على الدكتوراه في علم الاجتماع
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة محمد الأول، وجدة، المملكة المغربية

الملخص:

تراهن هذه الورقة البحثية على استكشاف العلاقة بين الهجرة الدولية والحركية الاجتماعية. فالهجرة الدولية للمغاربة، هي مؤشر على وجود تغيرات في مؤسسات وعوامل الحركية الاجتماعية داخل المجتمع المغربي. سواء تعلق الأمر بالحركية الاجتماعية بين الأجيال، أو داخل نفس الجيل. مما يتولد عنه اتخاذ الأفراد لقرار الهجرة الدولية، وهو قرار يؤول في النهاية إلى تحقيق حركية اجتماعية صاعدة بدول الاستقرار. وهذا ما يستوجب العمل على تحديد الأصول الاجتماعية للمهاجرين الدوليين المغاربة، وتحديد عوامل اتخاذهم لقرار الهجرة، وما يرتبط به من استراتيجيات. علاوة على تشخيص واقع الحركية الاجتماعية بدول الاستقرار، ومسارات الاندماج الاجتماعي، انطلاقا من دراسة حالات محددة لمهاجرين مغاربة ينحدرون من الجهة الشرقية للمغرب، قصد توظيف خبراتهم وتجاربهم الذاتية لتقييم مدى نجاعة مشروعهم الهجري ككل. مما يستوجب إعمال مقاربات نظرية تنهل من نظريات الهجرة والحركية الاجتماعية، وتوظيف المنهج التفهمي باستخدام تقنيات المقابلة، ودراسة الحالة، وتحليل المضمون. وذلك قصد بناء نموذج تفهمي يحدد بعضا من أوجه التفاعل والترابط بين الهجرة والحركية الاجتماعية؛ سواء داخل مجتمع المنشأ، أو داخل مجتمعات الاستقرار.

الكلمات المفتاحية:

الهجرة، الحركية الاجتماعية، الاندماج، المشروع الهجري، مجتمع المنشأ، مجتمعات الاستقرار

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

العوني خليد. (2025، نونبر). الهجرة والحركية الاجتماعية: أي دور للهجرة في الارتقاء الاجتماعي؟ مجلة البحث في العلوم الإنسانية والمعرفية، العدد 11، المجلد 2، السنة 2، ص 19-38.

المقدمة:

ينقسم المجتمع إلى **«طبقات أو شرائح ذات طابع سلمي أو هرمي، فتحتل فيه القمة الفئات التي تتمتع بأنواع عديدة من الامتيازات، بينما تقع الفئات المستضعفة في قاع الهرم أو قاعدته[1]»**. وتتأثر جودة حياة الأفراد بمرتبتهم في البناء الاجتماعي، غير أن البناء الاجتماعي للمجتمعات المعاصرة، بما يقوم عليه من حركية، ليس ثابتا؛ فهو يتشكل من خلال تأثير مجموع العوامل الميسرة لحركية الأفراد الاجتماعية؛ كالأسرة، والمدرسة، والمهنة، إلخ. إضافة إلى الهجرة؛ بما هي انتقال من مجتمع إلى مجتمع آخر، ينفتح فيه نظام التدرج الاجتماعي على الفئات الموجودة في قاعدة الهرم، أو الفئات المتوسطة، والعليا، التي يتملكها الطموح من أجل تحقيق المزيد من الارتقاء الاجتماعي.

يقترن التدرج الاجتماعي بالتراتبية، ويدل عند ماكس فيبرMax Weber على **«الفروق في الملكية والدخل (الطبقة) والفروق في الهيبة والاحترام (المكانة) والفروق في القوة والنفوذ[2]»**. فالحياة الاجتماعية، ترتبط بالسعي إلى امتلاك الثروة، والمكانة، والسلطة. غير أن هذا السعي، يخترق المجالات الوطنية، ليصبح ظاهرة عابرة للحدود الوطنية، في عصر العولمة الذي يزداد فيه العالم ترابطا وتشابكا. وفقا لذلك، يمكن القول إن الهجرة الدولية تمثل استراتيجية بديلة لتحقيق حركية اجتماعية صاعدة؛ من مظاهرها: زيادة الملكية، والدخل، واكتساب الهيبة، والاحترام، والقوة والنفوذ داخل بلد المنشأ. فهي تؤدي إلى ميلاد فئة اجتماعية قائمة الذات، هي فئة المهاجرين.

وقد ارتبطت الهجرة، تاريخيا وبنيويا، بالتمدن والعولمة، وبالانتقال من المجتمعات القروية إلى المجتمعات الحضرية، ومن المجتمعات التقليدية إلى المجتمعات الحديثة، بفعل عمليات التغير الاجتماعي. فقد مست المغرب تغيرات وتحولات اجتماعية عميقة؛ إذ عملت إدارة الحماية، في المغرب، على قلب البنيات التقليدية للمجتمع المغربي ذات الأساس القبلي، وأسهمت في ظهور **«أشكال جديدة للتمايز التراتبي داخل المجتمع المغربي من خلال ظهور أنماط جديدة للنشاط الاقتصادي بالوسط الحضري، وفي المناجم وضيعات المعمرين، مما ترتب عنه نشوء فئات اجتماعية متنوعة. فشهد المجتمع الحضري ظهور مأجوري الحواضر، المطعمين بالهجرة القروية، ثم برزت بشكل تدريجي أصناف جديدة من الطبقة المتوسطة، الناجمة عن التعليم العصري وعن القطاعات الجديدة للاقتصاد والإدارة، على وجه الخصوص[3]»**.

---

[1] أنتوني غيدنز، علم الاجتماع، ترجمة فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، الطبعة الرابعة، ص 345.

[2] محمود عودة، أسس علم الاجتماع، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، (سنة النشر غير محددة)، ص 206.

[3] جماعة من المؤلفين، المغرب الممكن، إسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 2006، ص 44-45 [بتصرف].

نتيجة لهذا التمايز التراتبي، شهدت الحواضر المغربية، خلال الحقبة الاستعمارية، انتشار السكن غير اللائق، وارتفاع معدلات الفقر، والبطالة، وتنامي الاحتجاجات والمظاهرات المهددة للأمن الكولونيالي، مما اضطر الإدارة الاستعمارية إلى القيام بدراسات، كانت أبرزها دراسة روبير مونطاني Robert Montagne المعنونة بـ "ميلاد البروليتاريا المغربية". توصل روبير مونطاني من خلال دراسته إلى خلاصات تهدف إلى التحكم في وتيرة الهجرة والحركة العمالية المتولدة عنها، إذ أوصى بـ **«ضرورة فرض النظام وفرض سيادة المخزن في المدن وإعادة تشكيل الخريطة القبلية بالمغرب، وذلك عبر تهجير القبائل المتضررة والفقيرة إلى جانب القبائل الغنية[1]».**

ارتبطت بالمقابل الحركية الاجتماعية للمغاربة، خلال فترة ما بعد الاستقلال، بتدابير **«مغربة الأطر، وبلورة المشاريع الصناعية الكبرى، واستمرار الإدارات العمومية في التوظيف في القطاعات الاجتماعية؛ مما أتاح لمؤسسات التربية، إلى جانب الأسرة، الاضطلاع بدورها في الترقي الاجتماعي[2]».** ونتيجة لتنامي تطلعات المغاربة، خلال فترات ما بعد الاستقلال، شهد المغرب تدفقا هجريا كثيفا من البوادي نحو المدن.

لذلك، يمكن القول إن مؤسسات الأسرة والمدرسة، مثلت العوامل الأساسية للحركية الاجتماعية داخل المجتمع المغربي، بعد الاستقلال، غير أن هذا المجتمع بحكم طبيعة تكوينه "المركب"، كما أشار إلى ذلك بول باسكون Paul Pascon، وضعف نسيجه الاقتصادي، لا يزال يشهد حركية اجتماعية لا تستجيب لتطلعات الفاعلين الاجتماعيين.

ويتضح اليوم، بفعل تزايد معدلات الهجرة النظامية، وغير النظامية، أن الظاهرة يعاد إنتاجها بأشكال مختلفة. فالأفراد في سعي متواصل لبلورة استراتيجيات جديدة للارتقاء الاجتماعي. ويتفجر هذا الوضع في الأوقات الحرجة؛ سواء المرتبطة بالهزات الاجتماعية (حراك الريف) أو بلحظات الأوبئة (جائحة كوفيد 19). لتبرز الهجرة -بنمطيها النظامي وغير النظامي- كحراك احتجاجي حينا، واستراتيجية للارتقاء الاجتماعي أحيانا أخرى، وهذا ما يدعو لمقاربة ديناميات الهجرة والحركية الاجتماعية للمهاجرين الدوليين المغاربة بأوروبا.

أولا: الإشكالية والفرضيات

يمكن التعبير عن إشكالية الدراسة كالتالي:

- **أي دور للهجرة في الارتقاء الاجتماعي؟**

[1] نور الدين الزاهي، المدخل لعلم الاجتماع المغربي، دفاتر وجهة نظر، الرباط، الطبعة الأولى 2011، ص 58.
[2] جماعة من المؤلفين، مرجع سابق، ص 46 [بتصرف].

وتتفرع عن الإشكالية المركزية الإشكالات التالية:

- هل ينحدر المهاجرون من الفئات الاجتماعية الفقيرة والمتوسطة؟

- هل يتخذ الأفراد قرار الهجرة بسبب الفقر والبطالة أم أن الهجرة ظاهرة مركبة يتفاعل فيها ما هو اقتصادي بما هو نفسي واجتماعي وثقافي؟

- ما أبرز مشاكل الاندماج التي يواجهها المهاجرون؟

- ما هي آليات الحركية الاجتماعية، وما التحولات التي تفضي إليها سيرورة الارتقاء الاجتماعي؟

ينطلق البحث في إشكالية الهجرة والحركية الاجتماعية بالمغرب وأوروبا من الجواب المقترح والمؤقت الآتي:

✓ **الفرضية العامة للبحث**

- **تعتبر الهجرة الدولية استراتيجية فعالة لتحقيق الارتقاء الاجتماعي بأوروبا، وتفضي إلى مجموعة من التحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.**

ويمكن التعبير عن **الفرضيات الفرعية** للبحث وفقا للتسلسل الآتي:

- ينحدر أغلبية المهاجرين من الطبقات والفئات الاجتماعية الفقيرة والمتوسطة،
- يهاجر الأفراد من جهة الشرق لأسباب مختلفة لعل أبرزها: الفقر، البطالة، انخفاض كتلة الأجور، الدراسة، التجمع العائلي... إلخ
- يعاني المهاجرون بشكل متباين من مجموعة من مشاكل الاندماج التي يتغلبون عليها بفضل ما تشكله سيولة الحركية وجودة الحياة بأوروبا من حافز إيجابي في شخصياتهم،
- يحقق المهاجرون الارتقاء الاجتماعي من خلال التعلم والتدريب والعمل والانخراط في الحياة الاجتماعية والسياسية، غير أن استعدادهم للمساهمة في النمو السوسيو-اقتصادي يتسم إجمالا بالضعف،

ثانيا: المفاهيم الرئيسية

يُستخدم مفهوم المجتمع، في هذه الدراسة، للدلالة على أي شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي للأفراد والجماعات، وما يتصل به من تدرج اجتماعي. وتتمحور المكانة الاجتماعية للأفراد والجماعات حول توزيع، وامتلاك، الثروة والسلطة والنفوذ؛ لذلك، فإن الأفراد في سعي مستمر إلى مراكمة المزيد من الخيرات المادية

والرمزية باستراتيجيات مختلفة، تمثل الهجرة إحداها. في ضوء ذلك، يتبين أن مفهوم المجتمع يتصل بمفاهيم التدرج الاجتماعي، والحركية الاجتماعية.

مفهوم الحركية الاجتماعية: تترجم عبارة Mobilité sociale من اللغة الفرنسية إلى اللغة العربية بالحراك الاجتماعي حينا، وبالحركية الاجتماعية أحيانا أخرى. وفي سوسيولوجيا الحركات الاحتجاجية، يستخدم تعبير الحراك الاجتماعي للدلالة على الفعل الاحتجاجي. وتجنبا لهذا الخلط المفاهيمي، استقر الاختيار على تعبير الحركية الاجتماعية كترجمة لـ Mobilité sociale للدلالة على انتقال الأفراد أو الجماعات من مكانة اجتماعية إلى أخرى عبر مجموعة من العوامل؛ ومنها الأسرة/ الإرث العائلي، والمدرسة، والهجرة: وقد تكون هذه الحركية الاجتماعية صاعدة إلى فوق، أو نازلة إلى تحت، داخل سلم تراتبي/ أو نظام محدد للتدرج الاجتماعي/ أو التفاوت الطبقي.

ويدل مفهوم الحركية الاجتماعية، في دلالته السوسيولوجية، حسب ريمون بودون Raymond Boudon على **«حركات الأفراد أو الوحدات العائلية داخل نظام الفئات الاجتماعية-المهنية أو- بالنسبة للمؤلفين الذي يفضلون هذا الأسلوب الأخير- نظام الطبقات الاجتماعية. توصف حركية الأفراد بصورة عامة "بالحركية داخل الأجيال". وتوصف حركية العائلات من جيل إلى آخر "بالحركية بين الأجيال" وبصورة أدق، تدرس الحركية "الحركية بين الأجيال" العلاقة بين الوضع أو الموقع الأصلي للأفراد وموقعهم الخاص في نظام الفئات الاجتماعية-المهنية[1]».**

فضعف الحركية الاجتماعية -سواء داخل نفس الجيل، أو بين الأجيال- داخل نظام معين للتدرج الاجتماعي، بمثابة عامل محفز للأفراد لنهج جملة من الاستراتيجيات الهادفة إلى تغيير الوضع الاجتماعي من أجل الاستفادة من فرص الحياة بالشكل الأمثل. وهكذا، تعتبر الهجرة، بما هي شكل من أشكال الحركية الاجتماعية/ والمجالية داخل المجتمعات المعاصرة، استراتيجية يسعى من خلالها الفرد إلى مراكمة رأسمال مادي ورمزي يستجيب لتطلعاته، وإن كانت هذه الاستراتيجية لا تخلو من إكراهات للاندماج تجعل من المهاجر يعاني في الكثير من الأحيان من الهامشية الاجتماعية داخل مجتمع الاستقرار، غير أن وضع الفرد المهاجر داخل مجتمع المنشأ، يتميز بالقوة والنفوذ.

[1] ر. بودون، ف. بوريكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع: ترجمة سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الأولى 1986، ص 277.

ثالثا: الدراسات السابقة

يوجد تراكم نظري وميداني حول إشكالية الهجرة والحركية الاجتماعية، سواء على المستوى الأوروبي، أو على المستوى الأفريقي؛ وهو ما يسمح بالانطلاق من المعطيات النظرية والميدانية المتوفرة، من أجل استثمارها في عملية تحديد علاقة الهجرة بالحركية الاجتماعية بالمغرب وأوروبا، وما يرتبط بهما من ترابط وتحولات.

الدراسة الأولى: قام الباحث "حسين أنور جمعة"[1] بإجراء دراسة حول "الهجرة غير الشرعية والحراك الاجتماعي: بحث ميداني في قرية مصرية". انطلق الباحث في هذه الدراسة من الإشكالية الآتية: هل ساهمت الهجرة غير الشرعية في تحقيق حراك اقتصادي واجتماعي لدى المهاجرين وأسرهم من عدمه؟ وماهي العوامل الطاردة والجاذبة المرتبطة بالهجرة غير الشرعية؟

سجل حسين أنور جمعة في مقاربته التي غلب عليها الطابع الكمي/ الإحصائي **«تحسن الأوضاع الاقتصادية للمهاجرين وأسرهم بعد الهجرة عن قبلها[2]»**. ويبرز الباحث[3] أن تكيف المهاجرين جاء داخل دول المقصد على نحو معقد ومركب التفاصيل، ولكنهم تفاعلوا مع كل الشروط والظروف التي اكتنفت حياتهم، وتجاوزوها بتعلم اللغة والتدريب وقبول الشروط المجحفة للعمل. ليخلص إلى تحقيق الهجرة "غير الشرعية" لإسهام تنموي على المستوى المحلي.

وظف الباحث في دراسته بنية مفاهيمية لا تواكب التراكم المعرفي الحاصل في سوسيولوجيا الهجرة، كما هو الشأن بالنسبة لتوظيفه لمفهوم التكيف عوض مفهوم الاندماج، ومفهوم الهجرة غير الشرعية بدل مفهوم الهجرة غير النظامية. ويعتبر مفهوم الحراك الاجتماعي ترجمة غير موفقة لتعبير mobilité sociale، فالأصوب ترجمته بتعبير الحركية الاجتماعية لأنه الأدق من حيث الترجمة، وللتمييز بين مفهوم الحركية الاجتماعية الذي يتصل بالارتقاء الاجتماعي، ومفهوم الحراك الاجتماعي المقترن بالفعل الاحتجاجي. كما ركز الباحث حسين أنور جمعة على الهجرة غير النظامية وعلاقتها بالحركية الاجتماعية للمهاجرين. وتفسح خلاصات هذه الدراسة المجال للاشتغال على الهجرة بنمطيها، النظامي وغير النظامي، ومسارات الحركية الاجتماعية وعواملها، والتحولات المرافقة ذات الصلة بالمهاجرين المغاربة المقيمين بالخارج.

---

[1] حسين أنور جمعة، الهجرة غير الشرعية والحراك الاجتماعي، بحث ميداني في قرية مصرية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة قناة السويس، (دراسة منشورة).

[2] حسين أنور جمعة، مرجع سابق، ص 41.

[3] نفس المرجع، ص 46 [بتصرف].

الدراسة الثانية: أجرى الباحث إيمانويل سانتلي Emmanuelle Santelli[1] دراسة موسومة بعنوان: "الحركية الاجتماعية في الهجرة الوافدة: تحولات الأسرة لدى الجزائريين". وقد توصل الباحث، من خلال مقاربته التفهمية للإشكالية، إلى أن البحث في الحركية الاجتماعية للأبناء المنحدرين من أسر مهاجرة لا ينبغي أن يغفل عنصرا أساسيا يتمثل في الرابطة الأسرية التي تصبح بدورها موضوعا للتحول على مر السنين. كما أبرز إيمانويل سانتلي، من خلال دراسته، أن مشروع الهجرة يحتوي في جوهره على مشروع للارتقاء الاجتماعي.

يؤكد الباحث[2] على أن خصائص الأسر المهاجرة أفضت إلى إنتاج ظروف في كل عائلة، أكثر ملاءمة، أو أقل، لظهور تعليم يفضي إلى الارتقاء الاجتماعي. وكان وصول الآباء إلى قطاعات جديدة من النشاط؛ كالتجارة، ووظائف الخدمة العامة، بمثابة تدشين لحركية مستقبلية، سيؤكدها الجيل القادم من الأبناء. وتتمثل بعض مظاهر التحول التي شهدتها الأسر الجزائرية المهاجرة إلى فرنسا؛ في تعلم اللغة الفرنسية، وتغير المواقف تجاه تعليم الفتيات، والرهان على تعليم الأبناء، والعمل بأجر للمرأة، وزيادة الطلب على الجنسية الفرنسية. ويتضح من خلال النتائج المتوصل إليها أن مسارات الحركية الاجتماعية تتميز بالاختلاف، وتتأثر بالوضع الاجتماعي والثقافي والاقتصادي للأسر المهاجرة.

قام إيمانويل سانتلي في هذه الدراسة بالتركيز على دور الأسرة المهاجرة في عملية التنشئة الاجتماعية للأبناء، وآثارها على الحركية الاجتماعية للأبناء المنحدرين من أسر مهاجرة داخل فرنسا، مما يفتح آفاقا للبحث، والتفكير، في دور الأسر ككل في تيسير عملية الارتقاء الاجتماعي للأبناء، وآثار الحركية الاجتماعية للمهاجرين على أسرهم، وعائلاتهم، داخل دول المنشأ أيضا، نظرا للانتماء المزدوج للمهاجرين لبلدي المنشأ والمقصد.

الدراسة الثالثة: ينطلق ثلاثة باحثين، وهم: ماريا هوين، وسيمن ماركوسين، وكنوت رود[3]، في عمل جماعي عنوانه: "الهجرة والحركية الاجتماعية"، من التساؤل حول كيفية تأثير الهجرة على سوق العمل بالنرويج. يبرز الباحثون في هذه الدراسة أن **«المواطنون ذوو المهارات القابلة للاستبدال يواجهون منافسة أشد في سوق**

[1] Emmanuelle Santelli, La mobilité sociale dans l'immigration : transmissions familiales chez les algériens, Dans Migrations Société 2009/3-4 (N° 123-124), Étude publiée: https://www.cairn.info/revue-migrations-societe-2009-3-page-177.htm

[2] Emmanuelle Santelli, op.cit. pp. 177-194.

[3] Hoen, Maria F. & Markussen, Simen & Røed, Knut, 2018. "Immigration and Social Mobility," IZA Discussion Papers 11904, Institute of Labor Economics (IZA), Published study: http://ftp.iza.org/dp11904.pdf

العمل بسبب التنويع الذي يحدث في العرض الإجمالي للعمالة[1]»، فتوصلوا إلى أن المهاجر من **«الدول ذات الدخل المنخفض يزاحم المواطنين الأصليين من الطبقة الدنيا في سوق العمل في النرويج[2]»**.

أظهر الباحثون من خلال دراستهم التأثير الذي تمارسه **«المصالح الاقتصادية الخاصة على الآراء السياسية[3]»**؛ حيث إن العداء للمهاجرين يعزى، في جزء منه، إلى شعور المنتمين للطبقات الاجتماعية الدنيا، في المجتمعات المضيفة، بأن مواقعهم، وحظوظهم، في الارتقاء الاجتماعي، انتزعت منهم من طرف المهاجرين. وينبه هذا الاستنتاج إلى البحث في المسار الشاق الذي ينهجه المهاجر من أجل الارتقاء الاجتماعي، وما يرتبط به من دوافع، وآثار، وتحولات.

تتضح من خلال الدراسات السابقة إمكانية الانفتاح على العناصر والأبعاد الآتية، في مقاربة إشكالية الهجرة والحركية الاجتماعية:

- تكاليف وعائدات الهجرة كمشروع للارتقاء الاجتماعي،
- ظروف العمل ومشاكل الاندماج لدى المهاجرين المغاربة بأوروبا،
- آثار الحركية الاجتماعية للمهاجرين على الأسر والعائلات داخل بلدي المنشأ والمقصد،
- مدى استعداد المهاجرين لتوظيف حركيتهم الاجتماعية الحالية، أو المستقبلية، في النمو السوسيو-اقتصادي للبلد.

رابعا: الإطار المنهجي

تنتظم سيرورة البحث في إشكالية الهجرة والحركية الاجتماعية وفقا للمقاربة التفهمية، لما توفره من إمكانية لاقتصاد الجهد في بناء التعميمات، من خلال تمثيل الكل بالجزء، وما تتميز به من دقة وغنى؛ خصوصا فيما يتعلق باستقراء آراء وخبرات وتجارب المبحوثين. وهي عملية تتطلب جهدا تأويليا، يربط المعطيات النظرية بالمؤشرات الواقعية، وهي المؤشرات التي تعد المقابلة بمثابة الأداة الملائمة، في تقدير الباحث، لاستقصائها، وتحديد ما تنطوي عليه من دلالات سوسيولوجية. علاوة على دراسة الحالة، وتحليل المضمون.

[1] Ibid. p.3.

[2] Ibid. p.27.

[3] Hoen, Maria F. & Markussen, Simen & Røed, Knut, op.cit. p..27.

أدوات وعينة البحث:

وقع الاختيار على المقابلة بوصفها أداة منهجية لجمع البيانات. وتتم المقابلة بشكل عام بين طرفين حول موضوع محدد، منطلقا من أسباب ومحققا لغايات، وتهدف المقابلة العلمية إلى التعرف على الظاهرة أو الموضوع، بالبحث عن الأسباب والآثار من خلال التقاء مباشر بين شخصين: الباحث أو المقابل Interviewer الذي يتلقى المعلومات ويجمعها ويصنفها، والمبحوث Respondent الذي يعطي المعلومات إلى الباحث بعد إجابته عن الأسئلة الموجهة إليه من قبل المقابل.

ويتكون دليل المقابلة من المحاور التالية:

- الخصائص الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمهاجرين، والأشخاص الذين توجد لديهم نية للهجرة،
- ظروف الاستقرار في المغرب وأوروبا،
- تكاليف الهجرة وعائداتها المادية والرمزية والتحولات الاجتماعية المرافقة لها،
- عوامل الحركية الاجتماعية للمهاجرين وعلاقتها بالتنمية المحلية،
- درجة الرضا عن الحركية الاجتماعية بالمغرب وأوروبا،

وتمكن العينة من الحصول على المعطيات من خلال المبحوثين، وتتصل هذه المعطيات بالإطار الإشكالي، والنظري، الذي تتم في ضوئه عملية التحليل والمناقشة. إن الخاصية الأبرز للعينة هي ما توفره من إمكانية لتمثيل الكل بالجزء وإجراء تعميمات، ولهذا وقع الاختيار على العينة القصدية –أخذ العينات الملائمة- من أجل الوصول إلى أفراد يمثلون المجتمع المبحوث وفقا لتقديرات الباحث، ويقدر مجموعهم بـ 12 مبحوثا، كما تمت دراسة حالتين دراسة تاريخية وسوسيولوجية. وقد تمت عملية معالجة المعطيات باستخدام تقنية تحليل المضمون.

خامسا: تحليل ومناقشة المعطيات

1.5. ظروف الاستقرار بالمغرب

اتضح من خلال تحليل النتائج أن الأشخاص الذين تم إجراء المقابلات معهم ينتمون إلى الطبقات، والفئات الاجتماعية الفقيرة والمتوسطة. وتنحدر هذه الطبقات، والفئات الاجتماعية من المجتمع الريفي الذي بدأ في التقلص، بفعل عمق التغيرات الاجتماعية التي شهدها المغرب، والتي ارتبطت بالاستعمار من جهة، وبالاستقلال من جهة أخرى. ولم يسجل وجود أي مهاجر تعود أصوله الاجتماعية إلى المجتمع الحضري. فالأسر التي ينتمي إليها المهاجرون تتميز بأنها تمتلك مستويات دنيا، أو متوسطة، من الثروة والسلطة والنفوذ. وليس

تاريخ تشكل الهجرة الداخلية بالمغرب سوى تاريخا لانفصال الفلاحين عن وسائل إنتاجهم، والذين سيجدون أنفسهم مضطرين بحكم قسوة الحياة الريفية إلى الهجرة للحواضر المغربية الناشئة، ومن هؤلاء الفلاحين ستتشكل نواة الطبقة العاملة المغربية.

فقد وجدت فئات واسعة، من الأسر التي تنتمي إلى المجتمع الريفي، نفسها مضطرة للهجرة والانتقال من القرية إلى المدينة، أو من القرية إلى القرية، ولاحقا من مدينة –وسط شبه حضري- إلى مدينة أخرى-وسط أكثر تحضرا-... وذلك لأسباب إيكولوجية (الجفاف، وندرة المياه والأراضي الصالحة للزراعة...)، واقتصادية مهنية (الفقر والبطالة...)، واجتماعية (الانتقال من نموذج العائلة الممتدة إلى نموذج العائلة النووية، تأثير الوسط المهاجر على شخصية الفرد، الافتقار إلى الخدمات التربوية والصحية...)، إلخ.

وتعكس مهن أرباب الأسر موقع الأبناء المهاجرين في سلم التدرج الاجتماعي: إذ اشتغل أرباب أسر المهاجرين في مجموعة من المهن؛ كالرعي، والفلاحة، والإمامة، والبناء، والإجارة، والعمل الموسمي، والتعليم. مما يسمح بالقول؛ إن أشكال الحركية الاجتماعية الأولى التي شهدتها هذه الأسر، يرتبط بالانتقال من مهن للآباء تتصل بالمجتمع الزراعي والتقليدي الآخذ في التقلص، إلى مهن للأبناء تتصل بالمجتمع العصري النامي الذي يشهد اهتماما بالتعليم، والتكوين، والتدريب. وبهذا سيساهم التعليم في تحقيق أحد أشكال الحركية الاجتماعية لبعض الأسر الريفية المهاجرة إلى المدينة. غير أن المجتمع الحضري، بالجهة الشرقية، لم يستوعب الضغط الديموغرافي المتزايد المتصل بالهجرة الداخلية، والذي سيؤدي إلى تفاقم مجموعة من المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها الأسر المهاجرة داخليا: كالفقر، والبطالة، والسكن العشوائي، ونقص التغذية، وارتفاع معدلات الخصوبة، إلخ.

تاريخيا، عرف نظام التدرج الاجتماعي بالمجتمع المغربي نموا مستمرا للشرائح المتوسطة بفعل الاقتصاد الناشئ، وتدابير مغربة الأطر التي اقتضت الاهتمام بالتربية والتعليم، وهو ما انعكس إيجابا على المجموعة الأولى من الأسر التي أصبحت بمثابة نماذج للنجاح الاجتماعي. بالمقابل، وجدت الكثير من الأسر المهاجرة داخليا نفسها تسير نحو إعادة إنتاج الأبناء لنفس الأوضاع الاجتماعية لآبائهم، ليقوم الأبناء، ومن خلالهم الأسر ككل، بالهجرة نحو الدول الأوروبية؛ بحكم ما توفره من إمكانات وفرص، بل إن الأسر التي استطاعت تحقيق الارتقاء الاجتماعي من خلال التعليم، انخرطت بدورها في توفير الشروط الملائمة لهجرة بعض أفرادها بحكم فعالية الاستثمار في المشروع الهجري.

وقد استطاع الآباء رغم صعوبة الحياة الحضرية الاستثمار في تعليم أبنائهم، وهذا ما تعبر عنه الشواهد الأكاديمية للمبحوثين؛ إذ أن أدنى مستوى دراسي تم تسجيله هو المستوى الثانوي الذي تواصل إحدى المبحوثات التمدرس به في فرنسا، في حين أن مبحوث آخر تحصل على شهادة البكالوريا، وواصل مبحوث

آخر دراسته إلى حدود السنة الثانية جامعي، أما البقية فجميعهم حاصلون على شواهد الإجازة في تخصصات مختلفة؛ كالفيزياء، وعلوم الحياة والأرض، والتاريخ، بينما يواصل مبحوث آخر دراساته العليا في سلك الماستر وهو بصدد مواصلة تكوينه الأكاديمي في سلك الدكتوراه.

تدل هذه المؤشرات على أن الأسر المهاجرة داخليا استطاعت تعليم أبنائها، لتتفاعل بذلك الأسرة إلى جانب التعليم، كعوامل محركة، ومنتجة، للحركية الاجتماعية، وللهجرة الدولية العابرة للحدود الوطنية باعتبارها تكثيفا لأفق البحث عن تحقيق المزيد من الارتقاء الاجتماعي. ورغم هذا النجاح الأكاديمي، بالقياس إلى الإرث العائلي المتواضع، وجد هؤلاء الأفراد أنفسهم، كما عبروا عن ذلك في إفاداتهم، يتأثرون بأصولهم الاجتماعية، ممثلة في الوراثة، ومكان الميلاد، وضعف مستويات الحركية الاجتماعية داخل المجتمع المغربي. فالتقليص من معدلات التوظيف من طرف الإدارات العمومية، وعدم استيعاب الاقتصاد الناشئ للطلب المتزايد على العمل، سينتج مناخا عاما من الإحباط واليأس وفقدان الثقة، وهي إحدى أبرز العوامل المولدة للهجرة الدولية.

2.5. أسباب اتخاذ قرار الهجرة، وآليات تنفيذه

وجد المبحوثون أنفسهم أمام واقع يتسم، إجمالا، بضعف مستويات الحركية الاجتماعية؛ سواء داخل نفس الجيل، أو بين الأجيال. وأمام هذا الوضع، طوروا آليات مختلفة استطاعوا الهجرة بواسطتها. ولم تأخذ الهجرة شكلا واحدا؛ فقد توزعت بين الهجرة النظامية، وغير النظامية. علما أن بعض أشكال الهجرة النظامية، في ضوء المعطيات الميدانية، تعتبر أحيانا مجرد طريقة تحايلية للهجرة إلى أوروبا بشكل مضمون.

لقد هاجر المبحوثون لأسباب مختلفة: تتصل إجمالا بأسباب نفسية؛ كاليأس والتفكير في المستقبل المجهول نتيجة للتقدم في العمر، والشعور بالضياع في المغرب، والرغبة في الاستقلالية، وتأكيد القدرة على الاعتماد على الذات. كما هاجر المبحوثون لأسباب اقتصادية؛ ذات ارتباط بالفقر، والبطالة، وضعف الأجور، وصعوبة الحياة ككل. وأسباب أكاديمية؛ تتلخص في الرغبة في استكمال الدراسات العليا بالخارج... وتقترن الهجرة من أجل الدراسة بالرغبة في البحث عن العمل والاستقرار الدائم بالخارج. وقد هاجر بعض الأشخاص أيضا لأسباب اجتماعية؛ تتلخص في التجمع العائلي، والتأثير الذي يمارسه المجال الذي ترتفع فيه معدلات الهجرة على شخصية المهاجر، أو الشخص الذي يفكر في الهجرة؛ وهذا ما تعبر عنه بدقة بالغة عبارة للمبحوث الثالث الذي اعتبر أن **"فكرة الهجرة تنمو مع الشخص منذ لحظة ولادته"**. وخلافا للتوجه العام السائد الذي يربط الهجرة بالشعور بالغربة، فإن الشخص الذي توجد لديه نية للهجرة داخل المغرب، والذي ينتمي إلى أسرة مهاجرة بفرنسا، هو الذي يشعر بالحنين إلى الأسرة، والغربة في الوطن، حسب تعبيره.

بناء على ذلك؛ يتضح أن الهجرة، من الجهة الشرقية نحو أوروبا، ترتبط بمجموعة من الدوافع النفسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والأكاديمية، بل والسياسية أيضا، والتي سيتم العمل على قراءتها نظريا بالاستناد إلى النظريات التي تبدو أنها تنسجم مع هذه المعطيات الميدانية. لكن قبل ذلك؛ يمكن القول إن الهجرة بالجهة الشرقية تتوزع على مجموعة من الأصناف لعل أبرزها: هجرة العمالة، هجرة الطلاب وهجرة التجمع العائلي، إلخ.

استطاع هؤلاء الأفراد، في سبيل تحقيقهم لمشروعهم الهجري، البحث عن الموارد، المادية، والثقافية، والاجتماعية، التي بإمكانها تغطيات تكاليف الهجرة. وقد عملوا على توفير النفقات المادية اللازمة للهجرة، بصنفيها النظامي وغير النظامي، من خلال المساعدات المالية العائلية، والقروض المادية، والاعتماد على الادخار. وفيما يخص المساعدات المالية العائلية لمجموعة من المهاجرين، فهي ترتبط بالحضور الأساسي للأب، مما يعزز فرضية مفادها عدم رغبة الآباء في رؤية أبنائهم يعيدون إنتاج أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية داخل المغرب، في حين أن الآباء الذين هاجروا وتكلفوا بمصاريف هجرة أبنائهم يرسخون فرضية تدل على أن الهجرة بمثابة مشروع ناجح للارتقاء الاجتماعي.

وفقا لما تم إبرازه سابقا، تشكلت الأصول التاريخية للمهاجرين الدوليين من المجتمع الريفي، الآخذ في التراجع، لصالح مجتمع حضري، يتنامى يوما بعد يوما، وقد لعبت الهجرة في هذا الصدد دورا بارزا في نشأة، ونمو مدن الجهة الشرقية، غير أن هذه المدن/ التجمعات السكانية، لا تزال عاجزة عن تلبية حاجات، ورغبات، مختلف الأفراد والفئات الاجتماعية.

شكلت التأثيرات البنيوية التي شهدا المغرب مجالا طاردا، في الوقت الذي تعتبر فيه أوروبا مجالا جاذبا للمهاجرين الدوليين المغاربة، بحكم ما يرتبط بالأنظمة الاجتماعية الأوروبية من توزيع عادل للحقوق، والخيرات، والفرص.

يتضح إذن أن ما هو تاريخي واقتصادي، يتفاعل مع ما هو اجتماعي، مما يستدعي الانفتاح على مقاربة الشبكات الاجتماعية؛ حيث إن العائلة لعبت دورا أساسيا في تيسير هجرة أفرادها، وكذلك في تيسير تنقلهم، واستقرارهم، واندماجهم، ببلاد المهجر. مما يدل على أن العائلة تستمر في لعب دورها كعامل للارتقاء الاجتماعي. وهذا ما يدعو للانفتاح على مقاربة الشبكات، وأهمية التواصل الشخصي، ووجود مصادر للأخبار ببلاد المهجر، وهي الأبعاد التي أشار إليها إيفرت لي، وقد أكدت المعطيات الميدانية صحة هذه الجوانب.

يلاحظ من خلال المعطيات السالف ذكرها، أن الهجرة الدولية النازحة من الجهة الشرقية والوافدة على أوروبا، تتحرك في إطار نظام دائري مترابط ومتفاعل من المتغيرات المترابطة؛ مما يبرز أن النموذج الدائري للباحث أكين مابوغونج يستوعب مختلف الأبعاد: الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والتقنية، التي مست

آثارها الأفراد والجماعات المهاجرة، فتم التفاعل معها باستراتيجيات مختلفة؛ تمثلت أساسا في الاهتمام بالتعليم، والتدريب، والهجرة. فطبقا للنموذج الدائري لأكين مابوغونج، تعتبر الهجرة ظاهرة دائرية تتم لأسباب اقتصادية (ارتفاع الأجور في البلدان النامية صناعيا...)، واجتماعية (جودة الخدمات الصحية والتعليمية...)، وسياسية (الديموقراطية والحرية...)، وتقنية (تطور وسائل النقل والتواصل، المكننة...)، إلخ. وقد بينت المعطيات، والمؤشرات الإمبريقية، أن الهجرة تتم في إطار نظام معقد من المتغيرات المترابطة، والتي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تلغي إرادة الأفراد الذين عملوا على بناء مشروعهم الهجري الخاص، بالاعتماد على مجموعة من الوسائل، وبالانطلاق من الرأسمال المادي، والثقافي، والاجتماعي، الذي راكموه من خلال تجاربهم الخاصة، وتفاعلهم العقلاني مع مجتمعات المنشأ ومجتمعات الاستقبال في سعيهم للارتقاء الاجتماعي بأوضاعهم، وتحسين ظروفهم المعيشية.

3.5. ظروف الاستقرار، ومشاكل الاندماج

تمثل اللغة أداة للتواصل وللتعبير عن الفكر، كما أنها الأداة التي تمكن الشخص من تحقيق الاندماج في مختلف مستوياته. ذلك أن اللغة هي الأداة الأساسية لتعلم الثقافة واكتسابها، بالإضافة إلى أن اللغة هي شرط أساسي لتحقيق الاندماج المهني، والاقتصادي، والاجتماعي. وقد اتضح من خلال تجارب المبحوثين أنهم يواجهون صعوبات لغوية، تتمثل أساسا في عدم التمكن من لغة مجتمع الاستقبال. وسواء تعلق الأمر بعدم إتقان اللغة الإسبانية، أو الفرنسية، أو الإيطالية، أو الهولندية، فإن جل المبحوثين واجهوا هذه المشكلة بالاعتماد على التدريب.

وقد أثبتت دراسات سابقة وجود احتياجات تدريبية كبيرة لدى المهاجرين، ففي دراسة أجراها المعهد الوطني للديموقراطية والتنمية في عام 1995، اتضح أن 34% من المهاجرين الموجودين في فرنسا لديهم مهارات كتابية وشفوية ضعيفة. وقد تكون هذه النسبة أعلى للقادمين الجدد: وكجزء من إعداد عقد الاستقبال والاندماج، تم تقييم الحاجة إلى التدريب اللغوي بنسبة 70% من المهاجرين الجدد[1].

ويعتبر الافتقار للسكن إحدى المشكلات العويصة، والتي يجد المهاجر نفسه مضطرا للتعاطي معها، وذلك بحكم ما للسكن من أهمية في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والنفسي. وبحكم ذلك، فإن وجود أصدقاء، أو أفراد من العائلة، في الدولة التي يهاجر إليها الشخص يعتبر امتيازا، وفقا لإفادات المبحوثين. وفي الحالات التي لا توجد فيها شبكات اجتماعية بالخارج بإمكانها أن تسهم في إيواء المهاجر، يطرح هذا الأمر صعوبات

[1] Rapport au président de la république suivi des administrations et des organismes internés : L'accueil des immigrants et l'intégration des populations issues de l'immigration, Novembre, 2004, pp. 245-246.

حقيقية، خصوصا حينما تقترن مشكلة الافتقار إلى السكن بمشكلة البطالة، وعدم توفر فرص العمل المناسبة، وهو وضع يزداد استفحالا في حالات الهجرة غير النظامية. ليجد المهاجر نفسه مضطرا إلى التعرض للاستغلال، في سوق العمل، سواء من طرف بعض السكان المحليين، أو من قبل بعض المهاجرين العرب/ من أصول عربية، كما بينت ذلك نتائج تحليل المقابلات. وبالكاد تستطيع نفقات العمل تغطية نفقات الدراسة، والسكن، بالنسبة للمهاجر من أجل الدراسة، أو للمهاجر بطريقة غير نظامية من أجل العمل.

ففي بلجيكا مثلا[1]، أول ما يلفت الانتباه، عندما يتعلق الأمر باندماج المهاجرين في سوق الشغل البلجيكي، هو التباينات القوية من حيث التوظيف بين المهاجرين والمواطنين فيما يتعلق بالمقارنات الدولية. وبالمثل، فإن معدل البطالة للمهاجرين أعلى بحوالي 10 نقط مئوية من معدل السكان الأصليين، وهي فجوة أكبر بكثير مما هي عليه في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وتختلف النتائج بشكل كبير اعتمادا على مجموعة المهاجرين المدروسة: فالمهاجرون من دول الاتحاد الأوروبي الذين يمثلون حوالي 45% من جميع المهاجرين في سن العمل، يظهرون تقريبا نفس النتائج الخاصة بالمواطنين الأصليين، في حين أن توظيف المهاجرين من خارج دول الاتحاد الأوروبي منخفضة، خاصة بين النساء. وبشكل عام، النتائج أفضل في فلاندرز، يليها بالترتيب بروكسيل ووالونيا، ولذلك يميل المهاجرون الذين ينتمون إلى موجات أحدث، خاصة من دول الاتحاد الأوروبي، إلى الاستقرار في فلاندرز وبروكسيل. وهو ما يظهر الحاجة إلى توفير المزيد من التدريب للمهاجرين، وإنشاء آلية أكثر مرونة وتناغما للاعتراف بالشهادات والمهارات المكتسبة في الخارج.

لقد أظهرت المعطيات المتصلة بالاندماج تفضيل المهاجرين لإسبانيا، كبلد للاستقرار، بحكم مراعاة سياساتها لمطلب تسوية أوضاع المهاجرين غير النظاميين. وهو ما ينطبق أيضا على المجتمع الإسباني الذي يساعد عموما على الاندماج، بحكم نجاعة الأدوات والبرامج المخصصة للمهاجرين. ففي إسبانيا، تضع الحكومة المركزية – في مقاربتها للاندماج – المبادئ، بينما تضطلع السلطات المحلية، وجمعيات المجتمع المدني، بدور هام. وتستند إسبانيا على النصوص المرجعية للاتحاد الأوروبي، والدستور الإسباني، والمتمثلة في مبادئ وقيم الديموقراطية، والتعددية، واحترام حقوق الإنسان، وأولوية الحقوق الفردية على الحقوق الجماعية. ففي إسبانيا، يجب على الأجانب الاندماج في المجتمع، وليس في الأمة/ عكس فرنسا حيث ينبغي على الأجانب الذوبان في النموذج الجمهوري.

[1] Organisation de Coopération et de Développement Economique (OCDE), Les immigrés et l'emploi (Vol.2) :l'intégration sur le marché du travail en Belgique, en France, aux Pays-Bas et au Portugal, Synthèse et recommandations, pp. 1-4.

4.5. آليات الحركية الاجتماعية، وتحولاتها

استطاع المبحوثون التغلب على مشاكل الاندماج من خلال تفاعل استعداداتهم وقدراتهم الذاتية مع برامج الاندماج التي تضعها المجتمعات المستقبلة، والتي تروم إدماج المهاجرين، وفقا لسياسات الهجرة الخاصة بكل بلد. وهكذا تمكنوا من تحقيق الاندماج الثقافي والاجتماعي والاقتصادي من خلال استفادتهم من دورات تدريبية في اللغات والثقافات، وبواسطة التعلم والتكوين، وبالاعتماد على برامج للحماية الاجتماعية، يتلقى بموجبها المهاجر مساعدات غذائية، ومساعدات في الكراء والتطبيب، إلخ.

تبدو مهن الأشخاص الذين تمت مقابلتهم أكثر تخصصا، مقارنة بمهن الآباء في المغرب، ومن أمثلة ذلك: الانتقال من مهنة فلاح للأب إلى مهنة بستاني، ومن مهنة أجير إلى مهنة عامل تقني متخصص في الاتصالات، ومن مهنة بناء إلى مهنة صحفي، ومن ربة بيت إلى مستخدمة اجتماعية، إلخ. وتؤشر هذه المعطيات على تطور وتعقد نظام تقسيم العمل الاجتماعي داخل أوروبا مقارنة بالمغرب نتيجة تباين درجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد حفز هذا الوضع حدوث تغيرات داخل الأسرة المهاجرة؛ وقد تمثلت أساسا في خروج المرأة لسوق العمل –مع وجود استثناءات -، والاستثمار في تعليم الأبناء، والانخراط في بعض التنظيمات الجمعوية، والحصول على الجنسية، والانتماء إلى بعض الأحزاب السياسية. ليتمكن بذلك الأشخاص الذين انخرطوا بفعالية في الحياة الاجتماعية والسياسية من تحمل المسؤولية داخل المجالس المنتخبة والحكومات. ويعبر هذا النموذج الأخير على قدرة مجموعة من المهاجرين المغاربة بأوروبا/ الأشخاص من أصول مغربية على التمايز عن أغلبية السكان المحليين بحكم كفاءاتهم، وخبراتهم الفكرية، ومواقعهم الوظيفية الحساسة التي تؤهلهم للالتحاق بالأقلية الفاعلة والمؤثرة، رغم شيوع الكثير من الصور النمطية السلبية حول المهاجرين/ الأشخاص من أصول مهاجرة.

وتعتبر نجاة بلقاسم أنموذجا للمرأة المهاجرة التي استطاعت تحقيق حركية اجتماعية صاعدة بوأتها مكانة اجتماعية مميزة. وتبرز إفاداتها وجود حقلين دلالين اثنين: حقل دلالي يدل على المغرب، وصعوبة الظروف المعيشية، وحقل دلالي يؤشر على فرنسا، والارتقاء الاجتماعي. وهذا ما تدل عليه شهادتها التي تقرن تواجدها في المغرب بالظروف الصعبة، ممثلة في السكن في الريف، والفقر، ورعي الماعز، وانسداد الآفاق، بينما تتصل فرنسا، بالمقابل، بالارتقاء الاجتماعي. فالهجرة إلى فرنسا، حسب تعبيرها، هي فرصة للحياة، لتقوم المدرسة، ومؤسسات الجمهورية، بدورها الريادي في تحقيق الحركية الاجتماعية الصاعدة. وهكذا تم في 16 ماي 2012 تعيين نجاة بلقاسم وزيرة في فرنسا لحقوق المرأة، متحدثة رسمية باسم الحكومة، وفي 26 غشت 2014 تم تعيين نجاة بلقاسم وزيرة للتربية الوطنية، والتعليم العالي، والبحث والعلمي. بالإضافة إلى مسؤولياتها الحكومية السابقة، تواصل نجاة بلقاسم مهامها كمستشارة في مجموعة من البلديات.

وبفضل خبراته الأكاديمية، والسياسية، والعلمية، استطاع أحمد بوطالب أن يصبح عمدة لمدينة روتردام الهولندية، والمميز في مسار هذا المغربي الهولندي هو تصوره الخاص بالتعايش؛ حيث إنه يعتبر أنموذجا للشخص المزدوج الجنسية؛ وقد عبر عن هذه الثنائية كالتالي: فهو من صنع مغربي وتطوير هولندي. ويعكس مساره الحاجة إلى التعايش، واحترام قوانين بلدان الإقامة من طرف المهاجرين/ الأشخاص من أصول مهاجرة، وذلك بما يضمن الحق في الاندماج، والمواطنة، والاختيار، إلخ. وبفضل الرأسمال المادي والثقافي الذي راكمه أحمد بوطالب، استطاعت ابنته ياسمينة بوطالب أن تصبح صحفية وكاتبة ناجحة بهولندا، مما يدل على أن مسار الحركية الاجتماعية بين الأجيال (بدءا من المغرب ووصولا إلى أوروبا) يأخذ عموما اتجاها تصاعديا، وهذا ما ينطبق أيضا على الحركية داخل الأجيال؛ إذ أن الأشخاص الذين تمت مقابلتهم لديهم وعي بتحقيقهم لارتقاء اجتماعي متواصل، لا يزال عموما في طور البناء والتكوين، نتيجة التوزيع العادل للخيرات والفرص داخل الدول التي يستقرون بها.

وبالمقابل، يبدو أن الهجرة ليست مجرد استراتيجية لتحقيق حركية اجتماعية صاعدة، وإنما هي كذلك حراك احتجاجي يعبر من خلاله المهاجر عن رفضه لمكامن الخلل الموجودة في جماعته الأولية. وهذا ما يفسر ضعف إسهام المهاجرين الدوليين المغاربة في تنمية مجتمعاتهم المحلية نظرا لعدم توفر الشروط المشجعة على الاستثمار.

لقد تفادى هؤلاء المهاجرون إعادة إنتاج أوضاع آبائهم داخل بلدان المهجر، وذلك بحكم المساهمة الفعالة للقدرات والاستعدادات والخبرات التي تمت مراكمتها داخل بلد المنشأ. فمن الصحيح أن هذه الاستعدادات لم تيسر اندماجهم بشكل مباشر، بحكم التباين القائم بين مجتمع المنشأ ومجتمعات الإقامة، غير أنها مكنتهم من ضمان هامش من الاستقلال الذاتي داخل مجتمعات المقصد التي تعتبر أكثر المجتمعات التي عرفها التاريخ حركية، كما عبر عن ذلك ريمون بودون في نظريته حول الفعل العقلاني. ومن ثمة، قام هؤلاء الأفراد بتقييم تكاليف الهجرة وحساب فوائدها عبر مراحل؛ بدءا من التفكير والتخطيط في الهجرة وتنفيذ هذا القرار، ووصولا إلى وضع خطط يمكن من خلالها تحقيق الاندماج في مختلف مستوياته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ولوحظ أن التباين في مؤهلات رأس المال البشري ليس هو الذي يفسر دائما عدم المساواة في الأجور، بل إن غياب المساواة في الأجور يرتبط بأبعاد أخرى؛ تتصل بالوضعية القانونية للمهاجر، وبصنف الهجرة التي ينتمي إليها. فالمهاجر غير النظامي، أو المهاجر من أجل الدراسة والعمل، يتلقى عموما أجورا أقل من بقية المهاجرين بحكم تعرض المهاجر في وضعية غير قانونية للاستغلال، ونظرا لاضطرار الكثير من الطلاب إلى العمل لوقت محدود من أجل تغطية نفقات دراستهم. وسواء تعلق الأمر بالمهاجرين النظاميين، أو غير النظاميين،

يستثمر أرباب الأسر في رأس المال الثقافي للأبناء، والذي سيتحول بعد ذلك وفقا لنظرية رأس المال البشري إلى مكافأة في سوق العمل. ولا يستفيد المهاجر لوحده من هذه المكافأة، بل إن مداخيلها تخصص للأسر سواء المتواجدة بالمغرب، أو بأوروبا.

وقد كشف جل الأشخاص، ممن تم إجراء المقابلات معهم، عن إرسالهم لتحويلات مالية منتظمة نحو المغرب. لتعبر بذلك التحويلات المالية عن استمرارية أشكال التضامن الاجتماعي بين مغاربة العالم ومجتمعهم الأصلي. وهذا ما أكدته دراسات سابقة، ومنها البحث الذي أنجزته المندوبية السامية للتخطيط حول الهجرة الدولية؛ إذ تبين أن أكثر 40% من المهاجرين الحاليين يقومون باستمرار بتحويل الأموال إلى أسرهم بالمغرب.

سادسا: مناقشة نتائج الدراسة في ضوء فرضياتها

تم التطرق إلى ظروف استقرار المبحوثين بالمغرب، والأسباب التي دفعتهم للهجرة/ اتخاذ قرار الهجرة، ومشاكل الاندماج بدول الإقامة، وآليات الحركية الاجتماعية وتحولاتها. ومن خلال النتائج المتوصل إليها؛ تبين أن الهجرة هي نتيجة لضعف الارتقاء الاجتماعي بمجتمع المنشأ، وأنها تقود إلى تحقيق ارتقاء اجتماعي، متباين المسارات، بمجتمعات الإقامة، وترتبط بتحولات اقتصادية، واجتماعية، وثقافية.

1.6. النتائج الخاصة بالفرضيات الفرعية

نتائج الفرضية الفرعية الأولى: والتي تتصل بانتماء المهاجرين إلى الطبقات والفئات الفقيرة، والمتوسطة. ذلك أن الظروف الاجتماعية للمبحوثين وأسرهم، قبل تجربة الهجرة، اقترنت بالفقر والهشاشة والبطالة والافتقار إلى الاستقلالية. وقد اتضح انحدار جل المبحوثين من أسر أقدمت على الهجرة الداخلية، وكانت تقطن في مساكن متوسطة ومتواضعة، ويمتهن أربابها مهنا مختلفة؛ كالفلاحة، والرعي، والإجارة، والبناء، والتعليم، إلخ. وينتمي هؤلاء إلى أسر استطاع بعض أفرادها الارتقاء اجتماعيا بفضل الهجرة الدولية بدرجة أولى، والتعليم بدرجة ثانية. مما يدل على أن الهجرة قد أسهمت إلى جانب التعليم في الارتقاء بأوضاع هذه الأسرة، من أسر فقيرة ومعوزة إلى أسر متوسطة، أو من أسر متوسطة إلى أسر غنية. وفي الوقت الذي ينتمي المهاجرون غير النظاميون إلى فئات اجتماعية دنيا بالمهجر، ويمتهنون مهنا هامشية، يلاحظ أنهم يستطيعون الارتقاء بأوضاعهم، بمجرد تسلمهم لأوراق الإقامة، وشروعهم في الاستفادة من التدريبات الكافية والمفتوحة في وجه الجميع.

نتائج الفرضية الفرعية الثانية: والتي تفيد بأن الأشخاص يهاجرون من جهة الشرق بسبب آثار الفقر، والبطالة، وانخفاض الأجور، والسعي إلى استكمال الدراسات العليا بالخارج، والتجمع العائلي، إلخ. وقد تبين صحة هذه الفرضية؛ فالهجرة هي نتاج لمجموعة من المتغيرات المترابطة، والتي يتداخل فيها ما هو إيكولوجي، بما هو اقتصادي، واجتماعي، ونفسي، وثقافي. وبالتالي، فإن الهجرة ظاهرة يتفاعل فيها ما هو فردي بما هو اجتماعي،

وتتم انطلاقا من جهة الشرق بطرق نظامية، وغير نظامية، تلعب فيها العائلة والشبكات الاجتماعية دورا محوريا في اتخاذ قرار الهجرة وتنفيذه، مما يعكس وجود نوع من التطبيع الاجتماعي مع الهجرة الدولية التي هي موضوع طلب متزايد نتيجة ارتفاع مستويات الاغتراب واليأس، وغياب التوزيع العادل للخيرات والفرص والحقوق.

نتائج الفرضية الفرعية الثالثة: والتي تقوم على افتراض مفاده أن تجربة الهجرة ترتبط بمجموعة من مشاكل الاندماج التي يتغلب عليها المهاجر بفضل ما تشكله سيولة الحركية، وجودة الحياة بأوروبا من أثر إيجابي. فقد تبين أن الأشخاص الذين هاجروا في إطار التجمع العائلي، استطاعوا الاندماج داخل مجتمعات الإقامة بشكل أفضل، مقارنة بالمهاجرين غير النظاميين الذين يواجهون مجموعة من الإكراهات ويتعرضون للاستغلال. غير أنه سواء تعلق الأمر بالهجرة النظامية، أو غير النظامية، فإن سياسات الهجرة والاندماج داخل الدول المعنية (إسبانيا، فرنسا، إيطاليا، بلجيكا، هولندا...) تيسر اندماج المهاجرين، خصوصا في إسبانيا التي تعتبر وجهة مفضلة للمهاجرين المغاربة، في العقود الأخيرة، عكس فرنسا التي تعتبر أكثر تشددا.

نتائج الفرضية الفرعية الرابعة: التي تقوم على افتراض مفاده أن عوامل الحركية الاجتماعية، كما تعكسها تجارب وسارات الهجرة، تتلخص أساسا في التعلم، والتدريب، والعمل، والانخراط في الحياة الاجتماعية، والسياسية. واتضح أن المهاجر، سواء كان نظاميا، أو غير نظامي، يستفيد من مجموعة من التدريبات في اللغات، والثقافات، والمهن، وهو ما يؤهله للاندماج الاجتماعي، والثقافي، والاقتصادي. ولتيسير اندماج المهاجرين، تضع البلدان المعنية مجموعة من برامج الحماية الاجتماعية. وإذا كان المهاجرون ينظرون إلى جودة الحياة بأوروبا –رغم صعوبة عملية الاندماج- وإلى النظام الاجتماعي والاقتصادي بهذه الدول بنوع من الرضا، فإنهم يشعرون بحاجة المغرب إلى توسيع هامش الحقوق والحريات، بحكم الفارق الواسع بين المغرب وأوروبا. وهذا ما يفسر اكتفاء جل المهاجرين بإرسال التحويلات المالية إلى أسرهم، وعدم تفكيرهم في الاستثمار بالمغرب عموما، وبالجهة الشرقية خصوصا، بحكم الفساد والبيروقراطية وعدم وجود شروط مشجعة على الاستثمار.

2.6. النتائج الخاصة بالفرضية العامة

يتضح إذن صحة الفرضية العامة، والتي تفيد بأن الهجرة الدولية للمغاربة تعتبر بمثابة استراتيجية فعالة للارتقاء الاجتماعي، وتفضي إلى مجموعة من التحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. فالهجرة الدولية هي نتيجة لضعف الارتقاء الاجتماعي بحكم ضعف التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب عموما، وبالجهة الشرقية خصوصا. فرغم أن مؤسسة كالمدرسة تواصل القيام بدورها كمحرك للارتقاء الاجتماعي، فإن الأسر الفقيرة والمتوسطة لا تملك من الآليات ما يمكنها من تلبية حاجات أعضائها. ومن ثمة، فإن الأسر، بل والمجتمع ككل، يدفع بالمزيد من الأفراد نحو الهجرة. ويتفاعل هؤلاء الأفراد مع القبول الاجتماعي لهذه الظاهرة من خلال التعلم،

وكذلك التدريب اللغوي والمهني، خصوصا في السنوات الأخيرة، وهذا ما من شأنه أن يسهل حركيتهم داخل بلدان المهجر. ورغم الصعوبات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ينهج المهاجرون استراتيجيات مختلفة لتحقيق حركية اجتماعية صاعدة تنعكس على أسرهم بالمغرب. وكما اتضح من خلال تحليل ومناقشة نتائج المقابلات، تفضي الحركية الاجتماعية للمهاجرين إلى تحولات ثقافية، واجتماعية، واقتصادية، تمس الفرد المهاجر، والأسرة المهاجرة ككل، وتمتد آثارها لتشمل مجتمع المنشأ، ومجتمعات المقصد، بحكم ما توفره الهجرة من فرص للتثاقف والتلاقح الحضاريين، ومن إمكانات للإسهام في تحقيق التنمية المتعثرة بالمغرب.

خاتمة:

أبرزت المعطيات النظرية، والميدانية، أن الهجرة تتفاعل في إطار نظام معقد من المتغيرات المترابطة، والتي يتفاعل معها الأفراد بإيجابية، فيعملون على تغيير أوضاعهم، وإعادة تشكيل واقعهم. وينظر المهاجرون إجمالا لمشروعهم الهجري كاستثمار ناجح. ورغم الصعوبات التي يواجهونها، فإنهم يفضلون الاستقرار داخل مجتمعات الإقامة، ولا يفكرون في العودة إلى المغرب. وذلك بحكم ما توفره الدول الأوروبية من حقوق وفرص للمهاجرين.

وهكذا، استطاع المبحوثون الارتقاء بأوضاعهم الاجتماعية، من خلال خبراتهم وكفاءاتهم السابقة بمجتمع المنشأ، وبواسطة التعلم والتدريب والعمل داخل مجتمعات الإقامة، وانخراط البعض منهم في العمل الجمعوي، والعمل السياسي. ويلاحظ أن الانخراط في العمل الجمعوي والسياسي يعد آلية ناجعة للالتحاق بجماعات الصفوة/ النخبة.

وقد نتجت عن الحركية الاجتماعية للمهاجرين جملة من التحولات: وتشمل هذه التحولات ما هو اقتصادي (ارتفاع الدخل، القدرة على الادخار، تحسن الظروف المعيشية، إرسال تحويلات مالية إلى المغرب...)، وما هو تنموي (إسهام التحويلات المالية في توفير موارد مالية قارة لعيش الأسر، وإسهامها كذلك في إنعاش الاقتصاد الوطني...)، وما هو نفسي وثقافي (الانفتاح على الآخر، والإيمان بالعيش المشترك، الانضباط، الحرية، الاحترام...)، وما هو أسري واجتماعي (نظام أسر عابرة للحدود للوطنية، خروج المرأة لسوق العمل، الاستثمار في تعليم الفتيات والأبناء ككل، تضامن اجتماعي عبر وطني...).

لائحة المصادر والمراجع

باللغة العربية:

- -أنتوني غيدنز، علم الاجتماع، ترجمة فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، الطبعة الرابعة.
- جماعة من المؤلفين، المغرب الممكن، إسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 2006.
- -حسين أنور جمعة، الهجرة غير الشرعية والحراك الاجتماعي، بحث ميداني في قرية مصرية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة قناة السويس (دراسة منشورة).
- -ر. بودون، ف. بوريكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع: ترجمة سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الأولى.
- -محمود عودة، أسس علم الاجتماع، دار النهضة العربية، بيروت، (سنة النشر غير محددة).
- -نور الدين الزاهي، المدخل لعلم الاجتماع المغربي، دفاتر وجهة نظر، الرباط، الطبعة الأولى 2011.

المراجع باللغة الأجنبية:

- Emmanuelle Santelli**, La mobilité sociale dans l'immigration : transmissions familiales chez les Algériens,** Dans Migrations Société 2009/3-4 (N° 123-124), Étude publiée: https://www.cairn.info/revue-migrations-societe-2009-3-page-177.htm
- Hoen, Maria F. & Markussen, Simen & Røed, Knut, 2018. **"Immigration and Social Mobility**," IZA Discussion Papers 11904, Institute of Labor Economics (IZA), Published study: http://ftp.iza.org/dp11904.pdf
- Organisation de Coopération et de Développement Economique (OCDE), Les immigrés et l'emploi (Vol.2) :l'intégration sur le marché du travail en Belgique, en France, aux Pays-Bas et au Portugal, Synthèse et recommandations.
- Rapport au président de la République suivi des administrations et des organismes internés: L'accueil des immigrants et l'intégration des populations issues de l'immigration, Novembre, 2004.